كافح

نشرة إلكترونية فصلية تصدرها هيئة مكافحة الفساد

إحالة (21) ملفاً
للنيابة العامة

إعتماد الرقم المباشر
139
للشكاوى والبلاغات

تلقت الهيئة (231)
شكوى وبلاغ

العدد الثاني / أيلول 2020

إفتتاحية العدد

تسعى الهيئة في اطار سياساتها، وبحكم الدور المنوط بها، إلى رفع مستوى الوعي الشعبي العام المناهض لآفة الفساد، على نحو يؤدي إلى خلق بيئة فلسطينية مفعمة بمبادئ النزاهة والديمقراطية وسيادة القانون، وذلك من خلال تدعيم مبدأ التشاركية في العمل وإدماج أكبر عدد ممكن من الشركاء وتوسيع القاعدة الشعبية في تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، والتركيز على جهود مكافحة الفساد، وانطلاقاً من إيماننا العميق بأهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي، في رفع الوعي وإيجاد جيل قادر على خلق ثقافة مجتمعية رافضة للفساد بكل أشكاله، وهو ما تجسد عملياً من خلال قيام الهيئة بترجمة أهداف الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وخاصة الهدف المتعلق بتفعيل المشاركة والمساءلة المجتمعية في مكافحة الفساد.

وإدراكاً لأهمية الدور الهام الذي تلعبه الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في تحسين الجوانب الثقافية والتوعوية والإعلامية والحقوقية والقانونية وحماية مصالح الفئات المهمشة، وصولاً لمجتمع فلسطيني قائم على أسس ودعائم النزاهة والشفافية، لذا عملت الهيئة على ترسيخ مبدأ التعاون والشراكة مع مؤسسات التعليم والبحث العلمي، وفتح آفاق جديدة للتعاون والشراكة في مختلف الأنشطة والمبادرات التعليمية التي تنفذها الهيئة، وتجسد ذلك بإنجاز مؤلفات علمية محكمة متخصصة في تدابير الوقاية والنزاهة ومكافحة الفساد، بحيث تهدف هذه الأخيرة لتعزيز تدابير الوقاية والحوكمة في إطار جهود مكافحة الفساد على صعيد مؤسسات التعليم العالي؛ الجامعات على وجه التحديد، وتوجيه مشاريع التخرج لتمس قضايا النزاهة ومحاربة الفساد، حيث طرحت الهيئة مساقات أكاديمية تدرس في الجامعات الفلسطينية، حمل أحدها عنوان مكافحة الفساد -تحديات وحلول، والآخر جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني.

وان الجهد المذكور أعلاه إنما يمثل توجهاً حقيقياً من قبل الهيئة على صعيد الوقاية من آفة الفساد المؤثمة ومكافحتها، وصولاً إلى مجتمع خالٍ من الفساد، ونبذ ثقافة تقبل بعض ممارسات الفساد، على نحو يمكن معه ترسيخ مقومات الدولة الوطنية، وتحقيق التنمية على اختلاف أشكالها.

المستشار د. أحمد براك

رئيس هيئة مكافحة الفساد

الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الإدارة العامة للمعلومات والمتابعة
منذ حزيران – آب 2020

231

شكوى وبلاغ

تنفيذ **(21)**
جولة تدقيق وتفتيش

إستلام **(218)**
إقرار ذمة مالية

إحالة (21) ملفاً للنيابة العامة

إشادة محلية ودولية بجهود وجدية هيئة مكافحة الفساد

أشاد رئيس الوزراء محمد اشتية، بهيئة مكافحة الفساد والجهود التي تقوم بها لمحاربة الفساد والفاسدين، والتطور الملحوظ في زيادة آليات الرقابة، من خلال السياسات والبرامج التي تنفذها الهيئة، والتي عكسها التقرير السنوي للعام 2019، والذي تسلمه رئيس الوزراء من قبل رئيس الهيئة. وإشتمل التقرير على أعداد القضايا التي نظر فيها القضاء ومحكمة جرائم الفساد خلال العام الماضي، والشكاوى والمشتكى عليهم، وتوزيعاتهم المختلفة. وفي ذات السياق، عبر مسؤولون رسميون في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، عن ارتياحهم ودعمهم ومساندتهم للجهود التي تبذلها هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية في مجال مكافحة الفساد، مؤكدين على أهمية الملاحظات والمداخلات التي عرضها مدراء عامون في الهيئة كل حسب اختصاصه وتعكس جدية العمل والتوجهات المستقبلية بما يعزز علاقات التعاون المشترك بين الجانبين خلال المرحلة المقبلة، والذي جاء ذلك خلال اجتماع مشترك عبر تقنية الفيديو كونفرنس.

المستشار براك: مكافحة الفساد ستكون أول مؤسسة فلسطينية تطبق مواصفة منع الرشوة

أكد رئيس هيئة مكافحة الفساد معالي المستشار د. أحمد براك على حرص الهيئة على أن تكون أول المؤسسات العامة الفلسطينية التي تطبق مواصفة منع الرشوة، وتحصل على شهادة الجودة الشاملة ISO 9001. وأوضح المستشار براك أن الهيئة تملك قرارا في جعبتها لتقديم أفضل الخدمات للشعب الفلسطيني، من اجل وطن خالٍ من الفساد تسوده الثقة بمؤسساته العامة. وشدد على الحاجة الماسة لبناء مؤسسات قوية قادرة على الصمود وتحقيق المصالح العليا للشعب الفلسطيني، خاصة في ظل الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد، بسبب جائحة كورونا، وممارسات الاحتلال وسياساته التي تستهدف البشر والحجر.

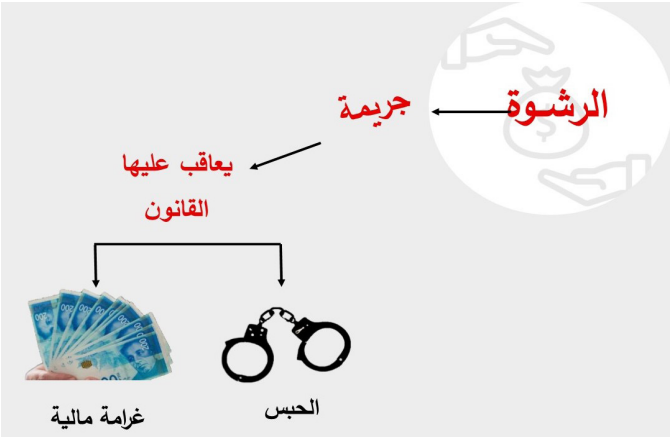

مكافحة الفساد تُصدر تقريرها السنوي للعام 2019

تلقت الهيئة	أحالت الهيئة
(904)	(86) ملف
شكوى وبلاغ	للنائب العام

بلغ مجموع الأحكام القضائية الصادرة عن محكمة جرائم الفساد

(28) حكم قضائي

منها (20) حكم بالإدانة و (5) أحكام بالبراءة

المتحصلات الجرمية التي تم ردها بموجب

حكم قضائي

شيقل	دولار أمريكي	دينار أردني
(1,306,702)	(36,153)	(10,025)

معايير استقلالية سلطات مكافحة الفساد الواردة في تعليق كولومبو على بيان جاكرتا بشأن المبادئ الخاصة بسلطات مكافحة الفساد

١. سيكون لسلطات مكافحة الفساد صلاحيات واضحة للتصدي للفساد من خلال الوقاية والتثقيف وزيادة الوعي والتحقيق والتقاضي إما من خلال وكالة واحدة أو سلطات منسق فيما بينها متعددة.

٢. لن تعمل سلطات مكافحة الفساد بمعزل وسيدعمون علاقات العمل الجيدة مع السلطات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المعنية أخرى التي من ضمنها التعاون الدولي.

٣. سيتم تأسيس سلطات مكافحة الفساد وفقاً للمبادئ القانونية الرئيسة لدولهم ومن خلال الأطر القانونية الثابتة مثل الدستور أو قانون خاص لضمان استمرارية عم لوكالة مكافحة الفساد.

٤. سيتم تعيين رؤساء سلطات مكافحة الفساد عن طريق عملية تضمن موقفهم السياسي والموضوعية والحيادية والنزاهة والكفاءة.

٥. في حال إيقاف أو فصل أو استقالة أو تقاعد أو نهاية مدة الولاية سيتم تفويض كافة صلاحيات رئيس وكالة مكافحة الفساد إلى موظف ملائم من الوكالة ولمدة محددة معقولة حتى تعيين رئيس وكالة مكافحة الفساد

٦. سيكون لدى رؤساء سلطات مكافحة الفساد أمان الوظيفة وسيتم تنحيتهم من منصبهم من خلال إجراء متبع قانوني مماثل للإجراء المتبع لتنحية سلطة مستقلة رئيسة محمية بشك لخاص من القانون (مثل وزير العدل).

٧. ستعتمد سلطات مكافحة الفساد مدونات السلوك والتي تتطلب أعلى المعايير من السلوك الأخلاقي من طاقمهم ونظام امتثال متين.

٨. يجب على سلطات مكافحة الفساد تطوير وإرساء القواعد والإجراءات التشغيلية الموحدة الواضحة التي تتضمن الرقابة والأليات التأديبية من أجل تقليل حالات سوء السلوك وإساءة استعمال السلطة.

٩. سيكون لدى رؤساء وموظفي سلطات مكافحة الفساد الحصانة من أي إجراءات مدنية وجنائية لأي أفعال مرتكبة أثناء تنفيذهم لصلاحياتهم. وسيكون لرؤساء وموظفي سلطات مكافحة الفساد من أي إجراءات مدنية أو جنائية كيدية.

١٠. سيكون لدى سلطات مكافحة الفساد الصلاحية لتوظيف وفصل موظفيهم بموجب إجراءات داخلية شفافة وواضحة.

١١. يجب تعويض موظفي سلطات مكافحة الفساد على مستوى يسمح بتوظيف عدد كافي من الطاقم المؤهل.

١٢. سيكون لسلطات مكافحة الفساد المصادر المالية الكافية للقيام بمهامهم مع الأخذ بعين الاعتبار مصادر الموازنة للدولة وعدد السكان ومساحة الدولة. ويحق لسلطات مكافحة الفساد الحصول على موارد مناسبة وموثوقة وكافية في الوقت الملائم من أجل التطوير التدريجي والتحسين لعمليات سلطات مكافحة الفساد والوفاء بتفويضها.

١٣. تُرصد لسلطات مكافحة الفساد مخصصات من الميزانية تخضع لكامل إدارة ورقابة هذه السلطات دون المساس بالمعايير المحاسبية السليمة وشروط مراجعة الحسابات

١٤. تلتزم سلطات مكافحة الفساد بصرامة بسيادة القانون وستكون مسؤولة أمام الأليات المتبعة للوقاية من سوء استعمال السلطة.

١٥. يتعين على سلطات مكافحة السفاد تسليم تقارير على الأقل سنوياً عن أنشطتهم للعامة.

١٦. يجب على سلطات مكافحة الفساد التواصل والانخراط مع العامة بشكل منتظم من أجل ضمان ثقة العامة في استقلاليتهم وعدالتهم وفعاليتهم.

بإمكانكم الإطلاع على الورقة كاملة من خلال الرابط أدناه:

https://bit.ly/3mt4hLK

---

23 طلب حماية قُدم للهيئة منذ إقرارا نظام حماية الشهود والمبلغين

استقبلت وحدة حماية المبلغين والشهود والخبراء في هيئة مكافحة الفساد (21) طلب حماية منذ إقرار نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم في شهر تشرين أول 2019.

حيث تلقت الوحدة (15) طلب حماية وظيفية، (4) طلبات حماية شخصية، وطلبين حماية قانونية، وطلب تظلم، وطلب إعادة تقييم، وتم قبول (11) طلب منهم فيما رُفض (10) طلبات، وما زال طلبان قيد المتابعة.

وأوضحت مدير وحدة الحماية أ. ولاء عبد الله أن عمل الوحدة قائم على السرية، وذلك وفقا للمادة (7) من القانون، حيث يتم التعامل مع طلبات توفير الحماية بسرية تامة، كما ويُحظر على وسائل الإعلام نشر أي بيانات أو معلومات تؤدي إلى كشف هوية الخاضع للحماية.

وأشارت إلى أن طلب الحماية يخضع لإعادة تقييم عند الحاجة، حيث من الممكن أن يتم تخفيف الحماية أو تشديدها، مؤكدة بأن مخالفة الخاضع للحماية للشروط المتفق عليها قد تفقده الحماية الممنوحة له، مؤكدة بأن الهيئة تتكفل بكافة نفقات الحماية، كما ويجوز منح طالب الحماية مساعدة مالية وذلك بناءً على قرار من رئيس الهيئة.

وأضافت عبد الله بأن الهيئة تقوم بتعويض الشخص المحمي في حال طلب تعويضا عن تعرضه لاعتداء مادي أو جسدي ونتج عنه عجزاً وظيفياً بسبب تقدمه بشكوى أو بلاغ للهيئة، مشيرة إلى بعض الشروط اللاحقة للحماية واستمرارها أبرزها عدم استغلال الحماية، والمحافظة عل السرية، وغيرها.

أهمية استخدام التكنولوجيا في جهود مكافحة الفساد
تطبيق هيئة مكافحة الفساد للهواتف الذكية

إيماناً منا في هيئة مكافحة الفساد في دولة فلسطين بأهمية تعزيز الشفافية والنزاهة وبناء الثقة وزيادة المشاركة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد بشكل يضمن السرية والسرعة في التعامل مع قضايا الفساد، وانطلاقاً من رسالة الهيئة بضرورة تفعيل الثقافة المجتمعية الرافضة للفساد، وإدراكا لأهمية التكنولوجيا ومواكبة التطور السريع الحاصل فيها وتوظيفها بالشكل الأمثل للحد من انتشار الفساد ومكافحته، خاصة وأن هيئة مكافحة الفساد باتت تستخدم التكنولوجيا لتعزيز الثقافة المجتمعية الرافضة للفساد.

أطلقت الهيئة في ديسمبر من العام 2019، تطبيقاً للهواتف الذكية يمكّن مستخدميه من تقديم الشكاوى والبلاغات بسرية تامة عن طريق نماذج الكترونية، حيث عملت الهيئة على توفير تلك الإمكانية في الإبلاغ عن الفساد تسهيلاً وتوفيراً على المواطنين من الحضور الشخصي إلى مقر الهيئة، وسيساهم التطبيق الجديد للهيئة في زيادة وعي المواطنين حول قضايا الفساد وتشجيعهم على التبليغ عنه.

ونفذت الهيئة منذ لحظة إطلاق التطبيق حملة إعلامية للترويج للتطبيق كان أولها عقد ورشة عمل لممثلي دوائر الإعلام والعلاقات العامة في مؤسسات السلطة الفلسطينية، والمؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة) لاستعراض التطبيق، كما وتم إنتاج وبث ومضتين إذاعيتين على مختلف إذاعات الوطن، بالإضافة لإنتاج فيديو تعريفي للتطبيق وبثه على كافة المحطات التلفزيونية المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي، ونشر التطبيق على صفحة الهيئة على موقع فيس بوك والترويج للمنشور ليصل لأكبر عدد ممكن من المواطنين حيث وصل المنشور لما يقارب (1,500,000) مشترك من أماكن مختلفة من الوطن.

وفي مرحلة لاحقة تم التنسيق مع 6 جامعات محلية بالإضافة لاستراحة أريحا لتنفيذ حملة ترويجية من خلال نظام الطاولات الدعائية (promo stand)، وتم طباعة 50,000 بروشور خاص بالتطبيق لتوزيعه لأكبر عدد ممكن من المواطنين بهدف تعريفهم بأهمية التطبيق والسرعة والسرية في التعامل معه للإبلاغ عن قضايا فساد، إلا أنه تم تأجيل النشاط نظراً لحالة الطوارئ التي أعلنت عنها الحكومة في ظل وباء كورونا، ولاحقاً تم الترتيب لتنفيذ حملة توعية الكترونية بأهمية استخدام التطبيق في الإبلاغ عن الفساد.

وفي ظل حالة الطوارئ الاستثنائية التي أعلنت عنها الحكومة الفلسطينية بسبب فايروس كورونا، اعتمدت الهيئة بشكل كبير على التطبيق في الإبلاغ عن الفساد ونشر أخبار الهيئة، حيث تلقت الهيئة ما مجموعه (356) شكوى وبلاغ حتى نهاية حزيران 2020.

المرصد الوطني لمؤشرات الفساد

باشرت الهيئة الإعداد والتحضير لإطلاق المرصد الوطني لمؤشرات الفساد ليكون الجهة المتخصصة في مجال إنتاج البيانات والمؤشرات الاحصائية المتعلقة بالفساد، وتوفير قاعدة بيانات شاملة لمؤشرات الفساد، حيث تبرز أهمية إنشاء المرصد الوطني لمؤشرات الفساد في التركيز على الفساد ومظاهره ومؤشراته وآثاره، حيث حظيت آفة الفساد باهتمام المؤسسات الإقليمية والمنظمات الدولية والباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع لما يمثله الفساد من مخاطر حقيقية على التنمية وآفاق التطور للمجتمعات.

وتتركز أهداف ومجالات عمل المرصد الوطني لمؤشرات الفساد، على رصد البيانات المتعلقة بالفساد وجمعها وتحليلها ونشر البيانات ذات الصلة، ورصد وتشخيص وتقييم فاعلية السياسات الوطنية الموضوعة في مجال محاربة ومكافحة الفساد والوقاية منه، وخاصة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، والخطة التنفيذية لها، وتوفير قاعدة بيانات مرنة لسلسلة زمنية تلبي احتياجات الهيئة.

هذا ومن المتوقع أن تقوم دائرة المرصد الوطني بمجموعة من المهام، منها:

١. جمع البيانات والمؤشرات المتعلقة بالفساد من مصادرها المختلفة.
٢. بناء قاعدة بيانات مركزية للمؤشرات، يسهل الوصول إليها.
٣. رصد وتقييم مؤشرات الأداء المتعلقة بالفساد للوقوف على الاتجاه العام ودراسة وتقييم فاعلية الإجراءات المتخذة لتعزيز النزاهة والوقاية من الفساد.
٤. نشر البيانات والمؤشرات ضمن قوائم وجداول إحصائية وعرضها للاستخدام العام.
٥. إتاحة البيانات للاستخدام العام، بما لا يتعارض مع القوانين المرعية وذات العلاقة وتبادل البيانات مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والتي تعنى بشأن مكافحة الفساد.

أما بالنسبة لمصادر البيانات والمؤشرات المتعلقة بالفساد التي سيتم الاعتماد عليها في توفير المتطلبات الضرورية لعمل المرصد، سيتم الاعتماد بشكل رئيسي على ما يتوفر من مؤشرات وبيانات إحصائية في هيئة مكافحة الفساد، والمتعلقة بالشكاوى والبلاغات واقرارات الذمة المالية والقضايا التحقيقية وغيرها من المؤشرات المهمة، وكذلك تلك البيانات والمؤشرات التي توفرها السجلات الإدارية المتوفرة لدى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، من قبل وزارة العدل والقضاء الأعلى والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وغيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ويمكن أن تقوم الهيئة ومن خلال المرصد الوطني بتنفيذ مسوح استطلاعات رأي متخصصة عند الضرورة لتوفير بيانات ومؤشرات يتطلبها عمل المرصد الوطني.

مكافحة الفساد تُشارك في مؤتمر بعنوان «نزاهة القطاع العام في وقت الازمات»، وتنظم دورتين تدريبيتين

شاركت هيئة مكافحة الفساد عبر برنامج «زوم» في مؤتمر افتراضي إلكتروني بعنوان «نزاهة القطاع العام في وقت الازمات»، والتي عُقد بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عدد من الخبراء الإقليميين والدوليين، وناقش المشاركون في المؤتمر سبل تعزيز عمل القطاع العام في الدول في وقت الأزمات.

كما نظمت الهيئة عبر تقنية الفيديو كونفرنس دورتين تدريبيتين بالتعاون مع الشرطة الأوروبية، الأولى حول المخاطر في مجال حماية المبلغين والشهود، بمشاركة عدد من كوادر وحدة الشهود والمبلغين ودوائر الهيئة. فيما تنولت الدورة الثانية موضوع التحقيقات المالية والأدلة الإلكترونية، بمشاركة عدد من كوادر الإدارة العامة للشؤون القانونية والإدارة العامة للمعلومات والمتابعة في الهيئة، بالإضافة لعدد من ضباط الاتصال في الشرطة، وخبراء سويديين.

«مكافحة الفساد» و«القدس المفتوحة» تعلنان نتائج المسابقة البحثية الطلابية

أعلنت هيئة مكافحة الفساد وجامعة القدس المفتوحة نتائج المسابقة البحثية الطلابية للفصل الدراسي الثاني من العام (2020/2019م). وفازت بالمركز الأول في المسابقة الطالبتان تسنيم عماد سليمان إبراهيم وغدير هاني حايف أبو شقير عن مشروع بحثي بعنوان: «أثر الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية في مدينة جنين»، وتولى الإشراف عليهما د. محمد تلالوة من فرع جنين. فيما فاز بالمركز الثاني الطالبان إسلام خالد أبو نصار ودينا أحمد أبو منيفي، عن مشروع بعنوان: «دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز النزاهة والشفافية في مستشفى شهداء الأقصى: دراسة ميدانية» وأشرف على المشروع د. محمد عبد حسين اشتيوي من فرع الوسطى. وفاز بالمركز الثالث الطالبتان منية عبد الفتاح شحادة وآية زهير أبو عليا، عن مشروع بحثي بعنوان: «دور هيئة مكافحة الفساد في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية الفلسطينية»، وتولى الإشراف عليهما أ. د. ماجد صبيح من فرع رام الله والبيرة.

ماذا تعرف عن نظام الإفصاح عن تضارب المصالح مع الأستاذ أسامة السعدي

السؤال الاول: لماذا إقرار نظام الإفصاح عن تضارب المصالح مهم في الحالة الفلسطينية؟

هناك جانبين تم النظر اليهما عند اعداد نظام الافصاح عن تضارب المصالح وهما:

الجانب القانوني: ويتمثل بأن النص القانوني الوارد في قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته اقتصر على تجريم عدم الافصاح عن تضارب المصالح دون الخوض في تفاصيل واجراءات الافصاح، كما أن انضمام فلسطين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي تضمنت نصوص تلزم الدول لوضع تدابير تعزز الشفافية في القطاعين العام والخاص وتمنع من وقوع تضارب المصالح، حيث استجابت فلسطين لمثل هذه التدابير من خلال النص ضمن التشريعات الداخلية على اجراءات تمنع أو تكافح تضارب المصالح.

الجانب الاجتماعي: ذلك أن تضارب المصالح في المجتمع الفلسطيني من الثقافات المنتشرة ومن أساليب الحصول على المنافع والتي يلجأ إليها الشخص لتحقيق وتسهيل حصوله واقاربه وأصدقائه على الخدمات والمنافع بسرعة وسهولة، وذلك لطبيعة العلاقات الاجتماعية التي يتميز بها المجتمع الفلسطيني.

السؤال الثاني: كيف يمكن تطبيق وضمان فاعلية هذا النظام في تعزيز جهود التدابير الوقائية في المؤسسات الخاضعة؟

لقد جاء النظام بالعديد من النصوص القانونية التي تعزز التدابير الوقائية وتمنع الوقوع في تضارب المصالح، ذلك أنه نص في المادة (٤) منه على واجبات ومحظورات يجب على الخاضع الالتزام بها، وفي حاله قيامه بذلك سوف يتجنب أن يقع في تضارب المصالح، كما تضمن النظام توضيح لأشكال وحالات تضارب المصالح المباشر وغير المباشر مما يساهم في تجنب وقوعه في اي من هذه الحالات بعد ان يكون مدركاً لها.

فضلاً على أن النظام وضح في المواد الأخيرة منه أنه في حال عدم افصاح الخاضع عن تضارب المصالح أو عدم التزامه بإزالة حالة تضارب المصالح سوف يعرض نفسه للملاحقة القانونية من قبل هيئة مكافحة الفساد، وهذا الأمر سيكون من أهم الاسباب الرادعة لتجنب وقوع الخاضع في أي حالة من حالات تضارب المصالح.

السؤال الثالث: كيف يمكن لتطبيق النظام أن يساهم في تعزيز ثقة ملتقي الخدمات والجمهور بالمؤسسات الخاضعة والمسؤولين فيها؟

يعتبر تضارب المصالح من الموضوعات التي تؤثر سلبياً على المجتمع حيث تؤثر على مسيرة التقدم والتنمية فيه، ذلك أنه وعندما يتم تغليب المصلحة الخاصة على العامة أو الحصول على منافع مادية أو معنوية من قبل موظفي الدولة، سيؤدي إلى فقدان ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة وبالتالي هروب رؤوس الأموال من الدولة واضعاف مسيرة الاستثمار والتنمية فيها فضلاً عن احجام المواطنين عن تأدية الالتزامات المترتبة عليهم تجاه الدولة.

وبفهوم المخالفة فإن وجود نص قانوني يجرم عدم الافصاح عن تضارب المصالح ووجود نظام يوضح تفاصيل تضارب المصالح، و في حال التطبيق الفعلي وهو ما تقوم به المؤسسات حالياً سيساهم بشكل كبير في اعادة ثقة المواطن في المؤسسات وتلقي الخدمات بشكل عادل، واعادة ثقة اصحاب رؤوس الاموال في الاستثمار في الدولة مما يساهم في اعادة دوران عجلة التنمية.

السؤال الرابع: ما هي متطلبات ضمان نجاح وفاعلية النظام؟

أهم متطلبات ضمان نجاح وفاعلية النظام، قيام المؤسسات بتشكيل اللجنة المختصة بالنظر في افصاحات الخاضعين، وتقديم التدريبات اللازمة لأعضاء اللجان ولكافة الخاضعين على هذا النظام، وهذا ما تعكف عليه حالياً هيئة مكافحة الفساد من خلال اعداد المادة التدريبية المناسبة، علماً بأنه تم إعداد دليل استرشادي سيساهم في توضيح العديد من المفاهيم والاستفسارات للمؤسسات الخاضعة، فضلاً عن الدور الاعلامي الذي سيساهم في نشر النظام على شكل ومضات اذاعية أو سكتشات اعلانية وغيرها.

السؤال الخامس: في حال عدم الالتزام بتطبيق النظام من قبل الجهة الخاضعة ما هي الإجراءات الممكن اتخاذها؟

على الرغم من أن النص القانوني سواء في قانون مكافحة الفساد أو في نظام الافصاح عن تضارب المصالح واضح من خلال تعرض الخاضع أو مسؤولي المؤسسات للملاحقة القانونية من قبل هيئة مكافحة الفساد، إلا أننا في هيئة مكافحة الفساد سوف نقوم في البداية بالدور التوعوي من خلال التعريف بالنظام عن كثب وعقد التدريبات اللازمة لكافة الجهات الخاضعة والإجابة عن استفساراتهم، بمعنى أننا سوف نلجأ في البداية إلى توعية الجهات الخاضعة قبل الملاحقة القانونية لأن هدف الهيئة دائماً منع وقوع الفساد وليس هدفها أو غايتها العقاب.

إنجاز أول مؤلف علمي محكم للمساق الجامعي «مكافحة الفساد تحديات وحلول»

في إطار تعزيز الشراكة وترسيخ مبدأ التعاون ما بين هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وحرصاً من الهيئة على تعزيز الثقافة الرافضة للفساد وبناء جيل جديد قادر على محاربة الفساد ومكافحته، واستكمالاً للجهود التي تشاركت بها الهيئة مع الجامعات الفلسطينية في الضفة والقطاع لتطوير القطاع الأكاديمي في جهود مكافحة الفساد بطرح مساقات جامعية متخصصة، أنجزت الهيئة مؤلفاً علمياً محكماً للمساق الجامعي «مكافحة الفساد تحديات وحلول»، وكانت قد طرحت مساقاً ثانياً خاص بطلبة الحقوق بعنوان «جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني».

وأكد رئيس هيئة مكافحة الفساد معالي المستشار د. أحمد براك على أهمية الدور الريادي والمركزي الذي تمثله مؤسسات التعليم العالي في تعزيز قيم النزاهة والشفافية وصولاً لمجتمع فلسطيني قائم على أسس النزاهة والشفافية، وذلك بتدريس مساقات جامعية تعتمد الجوانب العملية كالزيارات الميدانية لجهات الاختصاص مثل هيئة مكافحة الفساد والقضاء وغيرهم، وتعزز تدابير الوقاية والحوكمة في إطار جهود مكافحة الفساد في الكليات المتوسطة والجامعية، وتوجيه مشاريع التخرج لتمس قضايا تعزيز النزاهة بعناوينها المختلفة».

بدوره أكد مدير عام التخطيط والسياسات في هيئة مكافحة الفساد د. حمدي الخواجا على أهمية وجود توعية شاملة فيما يخص مكافحة الفساد، لتعريف المواطنين بمفهوم الفساد وأشكاله، واختصاصات الهيئة، مشيرا إلى أن الهيئة مُلزمة بقانون مكافحة الفساد للعام 2005 وتعديلاته.

ومن هنا قررت الهيئة وبالتعاون مع الجامعات والكليات الجامعية الفلسطينية طرح مساقات متعلقة بمكافحة الفساد، كاشفاً بأن هناك إقبال كبير للتسجيل بهذه المساقات ما شكل نموذج نجاح باهر للهيئة.

وبيَّن د. الخواجا بأن الكتاب الجامعي الخاص بالمساق العام «مكافحة الفساد تحديات وحلول» متوفر بشكل مجاني لكافة الطلبة المُلتحقين بالمساق، بالإضافة لتوفره على الموقع الإلكتروني للهيئة ومواقع الجامعات الفلسطينية، داعياً كافة الطلبة للالتحاق بهذا المساقات.

اعتماد الخط المباشر 139 للشكاوى والبلاغات

اعتمدت هيئة مكافحة الفساد، الخط المباشر 139 لتلقي الشكاوى والبلاغات، وذلك بهدف تسهيل وتسريع تقديم الشكاوى والتواصل بين المشتكي والدائرة المختصة.

وأوضح مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات في الهيئة م. شادي زكارنة أن ذلك يندرج ضمن سعي الهيئة لمواكبة التطور الكبير الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات لتطوير قدراتها في المجال التقني، خدمة للجهود المبذولة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، سيما أن العديد من البلدان والمؤسسات الدولية بما فيها البنك الدولي تؤكد على فاعلية استخدام التكنولوجيا وتطبيقاتها في تعزيز جهود مكافحة الفساد.

وأشار إلى أن دائرة تكنولوجيا المعلومات عملت على تطوير وتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في الهيئة لتعزيز قدراتها لاستيعاب الأنظمة المتطورة وتحسين الخدمات المقدمة لموظفي الهيئة وللجمهور، والعمل من اجل الوصول لحوسبة كاملة لأعمال الهيئة، وتطوير وتحسين أنظمة امن المعلومات وآليات حماية البيانات والمعلومات لضمان استمرارية العمل بشكل آمن، وتحسين وتطوير وسائل تقديم الشكاوى من المواطنين والجمهور من خلال بناء تطبيق موبايل خاص بهيئة مكافحة الفساد يهدف إلى تسهيل وتسريع آليات تقديم الشكاوى بطرق آمنة وسهلة بالإضافة إلى المساهمة في نشر الوعي حول مواضيع الفساد ونشر أخبار وأنشطة الهيئة، وتطوير وتحسين الموقع الإلكتروني لهيئة مكافحة الفساد ليشكل مرجع رسمي للباحثين في قضايا الفساد بالإضافة لإمكانية تقديم الشكاوى من خلاله.

كما عملت الدائرة على تطوير الكادر البشري لموظفي دائرة تكنولوجيا المعلومات لتحسين الأداء وتمكينهم من القيام بمهامهم من خلال إشراكهم في عدد من الدورات المتخصصة في مجال برمجة وتطوير النظم، وأمن المعلومات، وبرنامج zoom، الإحصاء والبيانات الإحصائية.

وأضاف زكارنة أن تطبيقات التكنولوجيا الجديدة ساعدت الهيئة في تعزيز الاتصال والتواصل مع المواطنين من خلال الكشف عن عدد من القضايا وتشجيع المواطنين والموظفين على الإبلاغ وتقديم الشكاوى المرتبطة بشبهات الفساد من خلال تطبيق هيئة مكافحة الفساد على الهواتف الذكية.

وتطوير النظام الخاص بحوسبة أعمال الهيئة حيث تم إنهاء المرحلة الأولى المتعلقة بإدارة المراسلات والوثائق الصادرة والواردة خارجيا وداخلياً، إضافة إلى البدء بالمرحلة الثالثة من حوسبة أعمال الهيئة والمتعلقة بإدارة الدعاوى والملفات التحقيقية.

كُن شريكاً بالإبلاغ عن الفساد من خلال

02-2424015

الرقم المباشر 139

www.pacc.ps

www.facebook.com/PACC.PAL